العنوان

الاهتمام بالجوانب الفقهية في سنن أبي داود عند الباحثين الجزائريين

ـ أطروحة أ . د خريف زتون نموذجا ـ.

Title: **The Interest in the Jurisprudential Aspects of Sunan Abi Dawud among Algerian Researchers – A Case Study of Professor Dr. Khraif Zaytoun Thesis**

المداخلة المقدمة للملتقى الوطني المنظم من قبل كلية أصول الدين بالاشتراك مع مخبر الدراسات القرآنية والسنة النبوية، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، والموسوم بـ : " عناية الجزائريين بصحيح الإمام مسلم وباقي كتب السنة النبوية ـ التاريخ، الامتداد، الآفاق ـ والذي تم انعقاده يومي: 10 و11 ذي القعدة، 1447 هـ / الموافق لـ : 27 و28 أفريل 2026 م، بقاعة المحاضرات الكبرى الشيخ عبد الحميد بن باديس.

الملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى إبراز جهود بعض الأكاديميين الجزائريين المعاصرين في خدمة السنة النبوية المطهرة، من خلال اختيارنا لأطروحة الباحث خريف زتون الموسومة بـ : " عناية أصحاب السنن الأربعة بفقه الحديث" سنن أبي داود أنموذجا " والتي حاولنا من خلالها التعريف بالأستاذ الدكتور: خريف زتون، ثم وصف عام لجهوده فيها، مع إبرازه معالم التفوق الفقهي عند الإمام أبي داود، وتجليته للمرتكزات الفقهية التي اتّكأ عليها الإمام أبو داود في سننه، دون إغفال للجهد المحمود المبذول من الباحث في عرض الاختيارات الفقهية لأبي داود، وبيان قيمتها العلميَّة، وذلك عبر عرض نماذج كفيلة بإبراز ذلك.

Abstract:

This intervention aims to highlight the efforts of some contemporary Algerian academics in serving the purified Prophetic Sunnah, through our choice of the thesis of the researcher Khareef Zaitoun entitled: "The care of the authors of the four Sunan on the jurisprudence of Hadith: Sunan Abi Dawud as a model." Through it, we tried to introduce Professor Dr. Khareef Zaitoun,

then provide a general description of his efforts in it, while highlighting the features of jurisprudential excellence in Imam Abi Dawud, and clarifying the jurisprudential foundations on which Imam Abi Dawud relied in his Sunan, without neglecting the commendable effort made by the researcher in presenting the jurisprudential choices of Abi Dawud, and explaining their scientific value, through presenting examples that are sufficient to highlight this.

الكلمات المفتاحية: الجوانب الفقهية، سنن أبي داود، الباحثون الجزائريون، خريف زتونا.

Keywords: Jurisprudential aspects, Sunan Abi Dawood, Algerian researchers .

نص المداخلة

تمهيد : سوف نحاول إبراز جهود بعض الأكاديميين الجزائريين المعاصرين في خدمة السنة النبوية المطهرة، من خلال اختيارنا لأطروحة الباحث خريف زتون الموسومة بـ : " عناية أصحاب السنن الأربعة بفقه الحديث" سنن أبي داود أنموذجا "، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: نصر سلمان، والتي نال بها درجة الدكتوراه في تخصص السنة وعلومها من قسم الكتاب والسنّة بكلّية أصول الدّين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، بتاريخ: 03 فيفري 2016م، بعد مناقشة ماتعة من قبل ثلة من الأساتذة المختصين برئاسة الأستاذ الدكتور مختار نصيرة من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، وعضوية كل الأستاذين الدكتورين: مصطفى حميداتو، ويوسف عبد اللاوي من جامعة الشهيد حمّه لخضر-الوادي، والأستاذ الدكتور: حاتم باي من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، والأستاذة الدكتوره: عائشة غرابلي من جامعة الحاج لخضر باتنة1 .

وسوف يكون عرضنا لجهود الأستاذ خريف زتون فيها منصبا على جانب من مضامينها يتعلق بكيفية إبراز وعرض خدمته للجوانب الفقهية في سنن أبي داود، إذ سيقتصر دور هذا العرض على التعريف بصنيع الباحث في أطروحته المتميزة من خلال هذه الورقة العلمية، وذلك عبر المباحث الآتية:

المبحث الأول: التعريف بالأستاذ الدكتور: خريف زتون [1]

[1] – لقد لخصنا هذا التعريف بالأستاذ الدكتور خريف زتون من سيرة مطولة مليئة بالإنجازات العلمية أرسلها لي عبر البريد الإلكتروني بتاريخ: 13 / 04 / 2026 م، فجزاه الله كل خير.

مولده: ولد الأستاذ الدكتور خريف زتون في 1970/04/04م، بلدية الدبيلة، دائرة الدبيلة، ولاية الوادي.

الشهادات المتحصل عليها: لقد زاول تعليمه الابتدائي والمتوسط والثانوي بمسقط رأسه، ثم انتقل في طلب العلم لكل من قسنطينة، وجمهورية مصر العربية، وجامعة الشهيد حمه لخضر، ليحصل على جملة من الشهادات العلمية يمكن إيرادها على النحو الآتي:

1- شهادة البكالوريا شعبة صناعة ميكانيكيّة: جوان 1989م، بملاحظة: جيد.

2-شهادة الليسانس في العلوم الإسلامية: جوان 1994م، كلية أصول الدّين، قسم الكتاب والسنة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.

3-شهادة دبلوم الدراسات الإسلامية، بتقدير عام: "جيد"، دورة أوت 2006م، المعهد العالي للدراسات الإسلامية بالقاهرة، وزارة التعليم العالي، جمهورية مصر العربية.

4- شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص السنّة وعلومها: شهر جويلية 2010م، كلية أصول الدّين، قسم الكتاب والسنة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.

5-شهادة الدكتوراه في الكتاب والسنة، تخصّص السنّة وعلومها: 23 فيفري 2016م، كلية أصول الدّين، قسم الكتاب والسنة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.

6- شهادة تأهيل إلى أستاذ محاضر- أ-: 12 أفريل 2017م، بمعهد العلوم الإسلامية، جامعة حمّة لخضر -الوادي-

7- شهادة ترقية إلى رتبة أستاذ تعليم عال، بتاريخ: 12 جويلية 2021م.

8- شهادة الإجازة بالقراءة والإقراء برواية ورش عن نافع، من طريق الأزرق، بتاريخ: 2010م.

وظائفه العلمية والإدارية المشغولة: لقد مارس الأستاذ الدكتور خريف زتون وظائف متعددة هذه أهمها:

ـــ **عمل** أستاذا للعليم الثانوي، في مادة العلوم الإسلامية، لمدّة: (19سنة، و10 أشهر)، من: 16 فيفري 1995م، إلى: 20 نوفمبر 2011م.

ـــ **وإماما** أستاذا متطوعا للخطابة والتدريس، بمسجد علي بن خزان العتيق، بالدبيلة ولاية الوادي، منذ: جوان 2002م، إلى يومنا هذا.

ـــ **وهو يشغل حاليا** أستاذ تعليم عالي، بكلية العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمّة لخضر-الوادي-.

ـــ **وهو** صاحب الصفحة الفايسبوكية: "سبيل الطالب المهتدي إلى علوم الدين الإسلامي"، تحوي خطب الجمعة والعيدين، محاضرات، ودروس.

ـــ **كما** تقلد منصب رئيس قسم أصول الدين، بمعهد العلوم الإسلامية، بجامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، بداية من: 01 سبتمبر 2015م، إلى غاية جوان 2021م.

المقاييس البداغوجية التي درسها: درس كما هائلا من المقاييس البيداغوجية خلال مسيرته الجامعية، مما ينبئ عن تبحره العلمي، وتعدد مواهبه المعرفية وهذه أبرزها:

لقد درس عشرات المقاييس البيداغوجية كمختلف الحديث، وفقه العبادات، وفقه الأسرة، ومقاصد الحديث النبوي، ومختلف الحديث ومشكله، ومناهج المحدثين، وعلم المواريث، ومناهج المحدثين في التصنيف، والاتجاهات الفقهية للمحدثين، ومشكل الحديث، ومقاصد السنة النبوية، وعلم الجرح والتعديل، وضوابط فهم السنة النبوية، ومختلف الحديث عند علماء الجزائر، وتفسير النصوص، والترتيل، والنحو، والحديث التحليلي، والحديث الموضوعي.

التأطير والمناقشة لمذكرات الماستر وأطاريح الدكتوراه والتأهيل الجامعي: أطر وناقش أربعين بحثا في مرحلة الماستر، واثني عشر أطروحة دكتوراه، مع ثماني مشاركات في التأهيل الجامعي كان فيها بين مقرر خبرة وعضو وهذا في ترقيات الأساتذة من قسم محاضر ب إلى قسم محاضر أ.

العضويات المشغولة: لقد كانت للبروفيسور خريف زتون عضويات متعددة كعضوية لجان الامتحان، والتكوين في الدكتوراه، والتحكيم للعديد من المطبوعات البيداغوجية، فضلا عن عضوية الهيئات العلمية والتأديبية بالجامعة، وعضوية اللجان العلمية في الملتقيات الدولية والوطنية والأيام الدراسية والندوات الداخلية، وكذا عضوية اللجان في المجلات الجامعية الأكاديمية المحكمة، وعضوية المخابر البحثية.

فرق ومشاريع البحث المنجزة: شارك في العديد من مشاريع وفرق البحث العلمية كعضو لفرقة بحث، "معلمة القواعد الفقهية والضوابط الأصولية"، برئاسة الأستاذ الدكتور بوبكر لشهب، بداية من: 01 جانفي 2012م، ورئاسته لفرقة بحث متخصّصة في الدراسات الحديثيّة، ضمن مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-.

كما شغل منصب مدير بحث، في مشروع بحث تكوين جامعي - PRFU -، بعنوان: "الدرس الحديثي في الجزائر بداية من القرن التسع عشر الميلادي إلى العصر الحاضر"، بداية من تاريخ: 2023/10/22م.

الإنتاج العلمي: ألف كتابين فرديين و كتابين جماعيين، ونشر أزيد من عشر مقالات علمية في أوعية علمية محكمة ومتنوعة، كما شارك في أزيد من 12 ملتقى علميا بين دولي ووطني.

المبحث الثاني

وصف عام لجهود أ . د / خريف زتون في أطروحته

لقد جاءت أطروحة الباحث الجاد خريف زتون الموسومة بـ: عناية أصحاب السنن الأربعة بفقه الحديث" سنن أبي داود أنموذجا "في: مقدمـة وفصل تمهيدي وثلاثة أبواب وخاتمة على النحو الآتي:

أولا ـ عقد فصلا تمهيديا وسمه بـ: السنن؛ تعريفها، أشهرها، وشروط أصحاب السنن الأربعة، وقد خصصه لتعريف كل من مصطلح السُّنن، وكتبها، وأشهر المؤلَّفات فيها، وشروط أصحاب السنن الأربعة، وأقسام أحاديثها ومراتبها.

ثانيا ـ عقد الباب الأول: لمظاهر الصناعة الفقهيّة في " السنن الأربعة " وقد تناول فيه موضوع السنن الأربعة، **وترتيبها وتوثيق الآراء الفقهيّة فيها**، معرجا بعد ذلك **على إبراز فقه التراجم، والتعقيبات الفقهيّة فيها**، شافعا ذلك **ببيان علوم فقه الحديث في "السنن الأربعة، كغريب الحديث، وناسخ الحديث ومنسوخه، ومختلف الحديث.**

ثالثا ـ خصص الباب الثاني: **لمظاهر الصناعة الفقهيَّة في " سنن أبي داود " وقد تناول فيه موضوع "سنن أبي داود"، وطريقة ترتيبها، وتبويباتها**، شافعا ذلك بتعقيبات أبي داود على مروياته، ومضامينها كالتعقيبات المتعلّقة بعلوم رجال الحديث من حيث العلوم المعرِّفة بشخص الرّاوي وحاله، والتعقيبات المتعلقة بالحكم على الحديث من حيث القَبول، أو الحكم عليه بالضَّعف، كالانقطاع، أو الإدراج، أو الإعلال، أو النكارة ، **ليخصص بعدها مجالا رحبا** للتعقيبات المتعلّقة بالجوانب الفقهيّة من الحديث كذكر الاختلاف بين المتون، وبيان موقف الأئمَّة من العمل بالحديث ، وتسجيل الآراء الفقهيّة للصحابة والتابعين والأئمّة، وكذا آراء العلماء ومذاهبهم، مع التركيز على بيان آراء أبي داود واختياراته الفقهيَّة.

ليلج الباحث بعدها للخوض في مسائل علوم فقه الحديث في " سنن أبي داود " موردا فيها أسباب الورود في " سنن أبي داود " من حيث مفهومها وأقسامها وتطور التأليف فيها وآثارها الفقهية في سننه، ليعقب ذلك بالحديث عن كل من غريب الحديث وناسخ الحديث ومنسوخه ومختلفه في " سنن أبي داود.

رابعا ــ عقد الباب الثالث: للاختيارات الفقهية لأبي داود، وقيمتها العلميَّة،

وقد نصص فيه على عناية المحدثين بفقه الحديث وموقع أبي داود من ذلك، مع إبراز اتّجاهه الفقهيّ، ليخلص إلى التوسع المحمود في عرض نماذج عملية من اختيارات أبي داود في جملة وفيرة من أبواب الفقه المختلفة.

المبحث الثالث

جهود أ . د / خريف زتون في إبراز معالم التفوق

الفقهي عند الإمام أبي داود*

1 ــ دحض الزعم الخاطئ بأن المحدثين ليسوا أصحاب باعٍ فقهي: جاءت هذه الأطروحة لدحض ذلكم الاعتقاد الخاطئ والمتمثل في كون المحدثين ليسوا أصحاب باع فقهي وأن عنايتهم لا تتجاوز المعرفة بالأسانيد.

2 ــ تتلمذه على جلة من كبار الفقهاء الذين أطبقت شهرة مكنتهم الفقهية الآفاق: تتلمذ أبو داود على يد كبار شيوخ الفقه وأقطابه في زمانه ، وهم لا يحصون عددا نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر : مؤسس المذهب الحنبلي الإمام **أحمد بن حنبل، وتلميذ الإمام مالك عبد الله بن مسلمة القعنبي، وفقيه المحدثين عثمان بن أبي شيبة،** وأحد أقطاب المذهب الحنفي **إسحاق بن راهويه،** وغيرهم من فطاحلة العلم في تلك الفترة الزمنية الحافلة بالعلم والعلماء

3 ــ تشبيهه ببعض كبار فقهاء الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ: قال الذهبي :" بلغنا أن أبا داود كان من العلماء العاملين حتى إن بعض الأئمة قال : كان أبو داود يشبه بأحمد بن حنبل في هديه ودلّه وسمته، وكان أحمد يشبه في ذلك بوكيع، وكان وكيع يشبه في ذلك بسفيان، وسفيان بمنصور، ومنصور بإبراهيم، وإبراهيم بعلقمة، وعلقمة بعبد الله بن مسعود، وقال علقمة : كان ابن مسعود يشبه بالنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في هديه ودله".

4 ــ غزارة وتنوع مؤلفات أبي داود الفقهية : أثرى الخزانة الإسلامية بالعديد من المؤلفات الفقهية التي لا غنى لطلبة العلم عنها، والتي منها : 1 ـ السنن. 2 ـ مسائل الإمام أحمد. 3 ـ الناسخ والمنسوخ. 4 ــ ما انفرد به أهل الأمصار. 5 ـ معرفة الأوقات. 6 ـ إجاباته عن سؤالات أبي عبيد الآجري. 7 ـ المسائل التي حلف عليها الإمام أحمد.

---

* استقينا هذه المعلومات من المصادر الآتية : تاريخ بغداد. 55/9، وما بعدها، وتهذيب التهذيب. 149/4، وما بعدها، وتذكرة الحفاظ. 592/2، وما بعدها، وتحفة الأحوذي : المقدمة، وسير أعلام النبلاء. 203/13، وما بعدها، وأبو داود حياته وسننه. 33، وما بعدها للدكتور محمد الصباغ.

5 ـ إبرازه لصناعته الفقهية في سننه: في الغالب الأعم أن أبا داود لا يكثر من سرد الأحاديث في الأبواب إذ قد يكتب في الباب حديثا أو حديثين خوفا من عدم فهم موضع الفقه منها، كما نصص على أن أحاديث سننه هي أصول للمسائل الفقهية المتداولة عن الثوري ومالك والشافعي، وأنه اقتصر في سننه على الأحكام ولذا لم يصنف فيها كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها، فقال : " فهذه الأربعة آلاف وثمانمائة كلها في الأحكام فأما أحاديث كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا الوجه لم أخرجه".اهـ. [2]

6 ـ إظهار الباحث خريف لموقع الإمام أبي داود من الاجتهاد الفقهي وأنه قد بلغ درجة الاجتهاد: بالرغم مما قيل عن مكانة أبي داود في فقه الحديث، فقد وقع الاختلاف في اتجاهه الفقهيّ إلى أقوال متعددة أوردها الباحث معزوة إلى أصحابها إذ منهم من رأى أنَّه بلغ رتبة الاجتهاد في الفقه، فلم يكن مقلِّدا لأحدٍ من الأئمّة المتبوعين وبذلك قال المباركفوري، وهناك من رأى أنَّه لم يبلغ رتبة الاجتهاد، بل كان شافعيا وإليه ذهب تاج الدين السبكيُّ، بينما ذهب كل من ابن القيّم والكشميري إلى أنَّه من أصحاب أحمد بن حنبل[3].

المبحث الرابع

تجلية أ . د خريف زتون للمرتكزات الفقهية

لدى الإمام أبي داود في سننه

لقد أبدع الباحث خريف زتون في تجلية المرتكزات الفقهية لدى الإمام أبي داود من خلال سننه، باذلا في ذلك جهودا جبارة يمكن عرضها وتبيانها عبر النقاط الآتية:

1 ــ هدف الباحث من تناوله لسنن أبي داود بالدراسة: يتمثل غرضه في محاولة الكشف عن منهج بيان فقه الحديث في سننه، وبيان أصوله الاستنباطية التي انتهجها في التعامل مع السنّة، وفهمها فهما صحيحا، وكذا بيان مكانة أبي داود السجستاني في علوم السنّة: النقديّة منها؛ والفقهية، وإبراز جهوده في فقه الحديث، و العلوم المرتبطة به، كأسباب الورود، وغريب الحديث، وناسخ الحديث ومنسوخه، ومختلف الحديث ومشكله، مع إبراز القواعد التي انتهجها أبو داود في

---

[2] – رسالة أبي داود لأهل مكة.21-35 ملخصا.

([3]) – انظر: مقدمة تحفة الأحوذي 244، وإعلام الموقعين، 2/170-171، وفيض الباري 1/400.

بيان فقه الحديث، ومدى تجديده في ذلك، أو تبعيته لغيره، فضلا عن محاولة كشف الباحث عن ملامح فقه المحدّثين من خلال صنيع أبي داود في "سننه.

2 ــ بيان الباحث لموضوع "سنن أبي داود": إن غرض أبي داود من تأليف كتاب "السنن" هو جمع أحاديث الأحكام التي استدلَّ بها الفقهاء واستيعابها، وعرضها في مصنَّف مستقلّ، غير ممزوجة بأحاديث الزُّهد، والقصص، وغيرها. حيث يعتبر أبو داود أوَّل من وضعَ مصنَّفا ممحضا لأحاديث الأحكام.

3 ــ إبراز مكانة كتاب سنن أبي داود: والتي تبرز من خلال بعض أقوال العلماء فيها: **قال ابن الأعرابي** : " لو أن رجلا لم يكن عنده شيء من كتب العلم إلا المصحف الذي فيه كلام الله تعالى، ثم كتاب أبي داود لم يحتج معهما إلى شيء من العلم البتة "[4].

4 ــ الترتيب في "سنن" أبي داود: بين الباحث بأن أبا دود رتّب كتابه على الأبواب الفقهيّة، حيث قسمها إلى "كتاب"، كـ"كتاب الطهارة"، و"كتاب الصلاة"، وأورد تحت كل باب جملة من الأبواب الفرعيّة "أي تراجم"، تدل على مضامين ما تحتها من مرويات حديثية.

5 ــ مصادر فقهه في سننه: وضح الباحث بأن أبا داود اعتمد في اجتهاداته الفقهية بسننه على حشده واستعانته بآراء فقهاء الصحابة والتابعين، ثم ثنى ذلك بآراء الأئمّة المتبوعين وغيرهم. مع بيان موقف الأئمَّة من العمل بالحديث، ثم تسجيل آرائه واختياراته الفقهيَّة.

6 ــ بيان الباحث لمميزات التعقيبات الفقهيّة في "سنن أبي داود": حيث بين بأنها قد تميزت بالإيجاز والاختصار والتركيز، وبيان اختلاف ألفاظ الحديث، وشرح غريبه، والاستهداء بنقل مذاهب الصحابة والتابعين، والتنصيص على سبب ورد الحديث، وكذا الاستئناس بنقل آراء الأئمة المتبوعين والفقهاء، مع تسجيل اختياراته الفقهيّة.

7 ــ بيان الباحث لطريقته في الجمع بين الحديثين المتعارضين: يجمع أبو داود في "سننه" بين الأحاديث المتعارضة ظاهرا، ويوفّق بينها بحمل العامّ على الخاصّ، أو بالحمل على اختلاف الأحوال، أو بحمل الأمر على الندب، أو على التخيير، أو على الخصوصيّة، أو على أحد معنيي اللفظ.

---

[4] – الخطابي : معالم السنن. 12/1، وما بعدها، وأحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي : تقدمته لسنن أبي داود.7-8.

8 ــ تبيين الباحث لمسالك أبي داود في الترجيح بين الحديثين المختلفين في سننه: إذا تعذَّر الجمعُ بينَ الحديثين المختلفين، ولم يثبتِ النسخُ بدليلٍ معتبر، فإنَّ أبا داود –على طريقة جمهورِ المحدِّثين– يجنحُ إلى نصبِ ميزان الترجيح بين الحديثين المتعارضين، فيقوِّي أحدَهما على الآخر بوجهٍ من وجوه الترجيح؛ ليقولَ به، ويبطلَ معارضَه.

وقد سلك في ذلك جملة من المسالك تتمثل في الترجيح بحفظِ الراوي، أو بكون الرواي صاحب القصَّة، أو بكثرة الرواة.

9 ــ إبرازه لطريقة أبي داود في انتقاء المتون في سننه: كان تركيز الإمام أبي داود ــ باعتبار كتابه مصدرا للأحكام ــ منصبا على انتقاء المتون الأكثر دلالة فقهية، أي تركيزه على تضمين كتابه لأحاديث الأحكام.

10 ــ إبراز الباحث لطريقته في التبويب لآرائه الفقهية في "سننه": وقد سلك فيها الإيجاز والاختصار، وسلك فيها طرقا خاصة بالتراجم الظاهرة، وأخرى بالخفية الاستنباطية، وثالثة بالتراجم المرسلة، وذلك على النحو الآتي:

أ ــ بيان الباحث طر يقته في التراجم الظاهرة في سننه: وأبرز بأن المقصود بها تلك العناوين الواضحة، التي تتطابق مع مضامينها مطابقةً ظاهرةً، تُدرك بأدنى تأمُّلٍ؛ بحيث لا يجدُ القارئُ عناءً في الجمع بينها وبين الأحاديثِ التي تحتها، وغرَضُ المترجِم منها الدَّلالةُ المباشرة على محتوى الباب، كمطابقة الترجمة لمضمون الباب، وكالترجمة بصيغة خبرية عامَّة أو خاصة، أو ببيان الحكم الشرعي، أو بذكر ابتداء تشريع الحكم، أو تكون الترجمة مقتبسة من لفظ حديث ، أو بعضه، أو بمعناه، أو الترجمة بآية قرآنية، أو برأيٍ فقهيٍّ، أو بما لكلّ رأي أو قول ذُهب إليه ذاهبٌ من العلماء بترجمة خاصّة ، أو تكون الترجمة متضمنة التنصيص على النَّسخ، أويدرجها بصيغة استفهامية إذا كانت مسألة الباب خلافية، أو تكون الترجمة تهدف لإثارة الانتباه لبيان ثبوت حكم، أو نفي ثبوته، أو تكون لبيان الكيفيَّة المشروعة لأمرٍ مَّا.

ب ــ بيان الباحث لطريقته في التراجم الخفيّة "الاستنباطية" في سننه: ووضح بأنها تلك العناوين التي استنبطها أبو داود من الأحاديث، وخَفِيَت مطابقتُها لمضمون الباب، فلا تُدرك إلَّا بإعمال الفكر، وطول التأمُّل، وتكون بتطابق الترجمة مع الحديث بالعموم والخصوص، كأن تكون الترجمة عامَّةٌ والحديث

خاصّا، أو العكس، أو بأمرٍ قليلِ الجدوى فإذا تأمَّله القارئُ أجْدى، أو بتطابق الترجمة مع مضمون الباب بعلاقة اللُّزوم، أو بالتنبيه بالأدنى على الأعلى، أو بمطابقة الحديث للترجمة بطريق الإشارة.

ج ــ بيان الباحث لطريقته في التراجم المرسلة: وأبرز بأنها عناوين الأبواب التي يقتصر فيها أبو داود على لفظ "باب"، ولا يذكر فيها شيئا آخر ممّا يدلُّ على مضمون الباب، وهو يستعملها إذا كان مضمون الحديث ذا صلة بالباب الذي قبله، ويتضمَّن فائدة زائدة عليه، فيكون كالفصل منه، أو أن يتضمَّن الحديثُ فائدةً تتَّصل بأصل الموضوع.

المبحث الخامس

الجهد المحمود المبذول من الباحث خريف زتون في عرض الاختيارات الفقهية لأبي داود، وبيان قيمتها العلميَّة

لقد بذل أ . د / خريف زتون جهودا مضنية في عرض الاختيارات الفقهية لأبي داود وبيان قيمتها العلميَّة من خلال سننه، وذلك بإظهاره لعناية المحدثين بفقه الحديث، ومكانة أبي داود من ذلك، مع إبراز اتّجاهه الفقهيّ، وكذا الاسهاب في إيراد نماذج من اختيارات أبي داود في كل من فقه العبادات والمعاملات، **موردا مسائل في فقه الطهارة:** كطهارة الأرض المتنجّسة بالجفوف، وعدد مرَّات مسح الرأس المجزئ في الوضوء، والوضوء من أكل لحوم الإبل، **وفي فقه الصلاة:** كموضع اليدين من الركبتين في الركوع، ووقت غسل الجمعة، وحكم الصلاة على الغائب، **وفي فقه الصيام:** كحكم الصيام عن الميّت، والسواك للصائم، و الأكل ناسيا في نهار رمضان، **وفي فقه الزكاة:** كحكم تعجيل الزكاة، وزكاة عروض التجارة، وترك الثلث في الخرص للخرفة، **وفي فقه الحجّ:** كحكم كل من وجوب الحجّ على الفور، والأضحية للحاج، وطواف القدوم، **وفي فقه البيوع: كتضمين العارية،** وتحريم بيع العينة، وحكم وضع الجائحة.

وفي فقه الأسرة: كتزويج المرأة على تعليم القرآن، وكفَّارة من أتى امرأته حائضا، وتزويج الوليّ نفسه موليته.

وفي فقه الأطعمة والأشربة: كحكم أكل لحوم الخيل، والوليمة عند النكاح، والنهي عن أكل الجلَّالة.

وفي فقه العقوبات: كالقطع في العارية إذا جُحدت، وحكم عفو النساء عن الدَّم، وقطع النبَّاش إذا أخذ من القبر ما يكونُ فيه القطعُ.

وفي فقه الوصيّة والميراث: كمحلّ الكفن من مال الميِّت، وميراث المرأة من دية زوجها، وميراث ذوي الأرحام.

المبحث السادس

نماذج لإبراز اختيارات أبي داود من خلال أطروحة

دكتوراه أ . د خريف زتون

تناول الباحث الجاد خريف زتون نماذج فقهية متعددة بلغت 30 مسألة أبرز عبرها اختيارات الإمام أبي داود الفقهية من خلال سننه، وقد أبدع فيها الباحث أيما إبداع، وبذل فيها جهودا محمودة في تحرير محل النزاع، والرجوع لأمهات مصادر كتب الفقهاء المعتمدة في كل مذهب قصد التوثيق والمقارنة، ولبيان جمال صنيعه في ذلك سوف نقوم بعرض وتلخيص بعض النماذج التي أوردها في أطروحته ليكون دورنا فيها منصبا على الوصف والتركيز على العمل المضني الذي قام به الباحث والجهد الكبير الذي بذله في خدمة كتاب سنن أبي داود رحمه الله، | وهذان نموذجان لبيان اختيار الإمام أبي داود الفقهي فيها:

المسألة الأولى: طهارة الأرض المتنجِّسة بالجفوف

بناء رأيه على ما يتراءى له من ظاهر الحديث.

1- بيان الباحث اختيار أبي داود ومن وافقه من أمهات الكتب الفقهية: ذهب الإمام أبو داود إلى أنَّ الأرض المتنجِّسة تطهرُ إذا جفَّت بالشمس أو بالهواء، وذهب عنها أثرُ النجاسة. وبين الباحث بأنه يدلّ على هذا الاختيار تبويبه على حديث الباب بقوله: «باب طهور الأرض إذا يبست»[5]. وهو رأي أبي قلابة وأبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمّد بن الحسن الشيبانيّ[6].

([5]) – السنن 284/1.

([6]) – حاولنا أن نورد في الهوامش المصادر التي عاد إليها الباحث متبعين إياه حذو القضة بالقضة، ولم يكن دورنا فيها إلا العرض والبيان، وهذا للدلالة على الجهد الذي بذله في ذلك ولولا هذا الهدف لكان يكفينا عرض الأقوال الفقهية كما دبجها الباحث مجردة عن مصادرها ومراجعها وهذه الملاحظة تنسحب على كل المصادر الفقهية، وكذا الكتب الحديثية موطن الدليل على هذه الآراء، إذ دورنا ينحصر في عرض

2 ـ بيان الباحث للرأي المخالف لأبي داود معزوا إلى أمهات الكتب الفقهية: بين بأنه ذهب أصحابه إلى أنَّ الأرض النجسة لا تطهرُ بشمسٍ، ولا ريح، ولا جفاف، بل يتعيَّن تطهيرها بالماء ليصحَّ التيمُّم والصلاة عليها، وهو رأي أبي ثور، وابن المنذر، وزفر، والشافعيّ في أحد قوليه، وأحمد بن حنبل، وحكاه النووي رأيا للجمهور [7].

واستدلّ أصحاب هذا الرأي بحديث الأعرابي الذي بال في المسجد وفيه قوله صلى الله بعليه وسلم : "صبُّوا عليه سَجْلًا من ماء»، أو قال: «ذَنُوبًا من ماء»[8].

2- **مقارنة الباحث رأي أبي داود بآراء غيره من الفقهاء : ، قال الباحث خريف زتون:** " لقد وافق رأي أبي داود رأي الحنفيّة، ومن قال بقولهم؛ وخالفَ رأي الشافعيّ، وأحمد بن حنبل، وهما الأقرب إليه من حيث الاتجاه الفقهيّ؛ على اعتبار كونهما من مدرسة فقهاء المحدّثين؛ خصوصا أحمد بن حنبل الذي تتلمذ على يديه، ونسبه كثيرٌ من أهل العلم إلى مذهبه، مما يدل على استقلاله الفقهي، وأنه مجتهد مطلق.".

المسألة الثانية: وقت غسل الجمعة.

موافقته لرأي جمهور الفقهاء

1- **اختيار أبي داود ومن وافقه معزوا إلى أمهات الكتب الفقهية: بين الباحث بأن** أبا داود اختار في هذه المسألة، أنَّ الاغتسال للجمعة بعد الفجر مجزئٌ وهو رأي أكثر أهل العلم كمجاهد، أبي حنيفة، والشافعيّ، وأحمد، والثوريّ والحسن البصريّ، وإبراهيم النخعيّ، وإسحاق، وأبي ثور، والطبريّ، وعبد الله بن وهب صاحب مالك»[9].

صنيع الباحث وجهده المتميز في عرض المسائل والأفكار، ومدى المعاناة التي لاقاها في الرجوع لهذه المصادر والمراجع ليوثق منها ما لملمه من جهود وخدمات فقهية متميزة لسنن الإمام أبي داود، ينظر الهوامش من 3إلى 13، والموردة في هذه الهوامش. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع 85/1.

([7]) – المنهاج 190/3-191.

([8]) – لقد عاد الباحث لهذه المصادر وأضرابها لاقتناص الدليل على الرأي الفقهي منها، أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الطهارة، باب الأرض يصيبها البول، 380، 282/1، 380، والبخاريّ في الجامع الصحيح، كتاب الوضوء، باب صبّ الماء على البول في المسجد، رقم 220، 91/1.

([9]) – لقد بذل الباحث جهدا معتبرا في العودة لهذه المصادر ليستنطق الرأي الفقهي ويستلّه منها، التمهيد 149/14، والمجموع 201/2-202، والمغني 99/2.

لحديث أبي سعيد الخدريّ، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «غسلُ يوم الجمعة واجبٌ على كل محتلم»[10]؛ لأنّه ورد فيه: "غسل يوم الجمعة..."، واليوم يبدأ من الفجر. قال ابن قدامة: «ولنَا، قولُ النبيِّ ﷺ: «من اغتسلَ يوم الجمعة...»، واليوم من طلوع الفجر»[11].

2 ـ بيان الباحث للآراء المخالفة لأبي داود من أمهات الكتب الفقهية: وقد أوردها الباحث معزوة للمصنفات الفقهية على النحو الآتي:

أ ـــ : أنّ وقت غسل الجمعة يبدأ بطلوع الفجر، فمن اغتسل بعد الفجر من يوم الجمعة أجزأه غسله،

ب ـــ: أنّ غسل الجمعة يجزئه، وإن اغتسل قبل الفجر، وهو رأي الأوزاعيّ، وحكاه إمام الحرمين وجها عند الشافعيّة، كغُسل العيد على أصحِّ القولين [12].

ج ـــ : أنّ الغسل لا يجزئه، إلّا إذا اتَّصل بالرَّواح إلى الجمعة، وهو رأي مالك بن أنس، والليث بن سعد، لحديث ابن عمر: " إذا جاء أحدكم الجمعة، فليغتسل"[13].

الخاتمة

بعد عرضنا للجهود المعتبرة من قبل البروفيسور خريف زتون في أطروحته الماتعة خلصنا إلى جملة النتائج والتوصيات نوردها على النحو الآتي:

أولاـ أهم النتائج المتوصل إليها:

ـــ بلوغ أبي داود مرتبة المجتهد المطلق في استنباطاته الفقهية، وأنه لم يكن شافعيا، أو حنبليا، وإن تساوقت آراؤه مع آرائهم في بعض المسائل المطروقة من قبله.

ـــ إن سنن أبي داود مورد أصيل للفقه المدلّل، ومئرز متكامل لعلوم فقه الحديث كغريب الحديث، وناسخه ومنسوخه، ومختلفه ومشكله.

([10]) – لقد عاد الباحث لهذه المصادر وأضرابها لاقتناص الدليل على الرأي الفقهي منها، أبو داود: السنن، كتاب الطهارة، رقم 341، 256/1، والبخاري: الجامع الصحيح، كتاب الجمعة، باب فضل الغسل يوم الجمعة...، رقم 879، 281/1.

([11]) – المغني 99/2.

([12]) – لقد بذل الباحث جهدا معتبرا في العودة لهذه المصادر ليستنطق الرأي الفقهي ويستلّه منها، المجموع 534/4، والمغني 99/2.

([13]) – لقد وظف الباحث هذا المصدر لاستخراج الدليل منه على الرأي الفقهي المتناول، الموطأ، باب العمل في غسل يوم الجمعة، 102/1.

ـــ جودة الصناعة الفقهيَّة في " سنن أبي داود "، والتي تنوعت من خلال دقة الترتيب، والتبويب، والتعقيبات المتعلّقة بالجوانب الفقهيّة ونحوها.

ـ قوة اختيارات أبي داود الفقهية ، ورفعة قيمتها العلميَّة، وذلك لانبنائها على المرويات الحديثية المتلقاة عند أرباب هذا الفن بالقبول.

ثانيا ـــ أبرز التوصيات: وهي:

ـــ الاهتمام بالدراسات الأكاديمية التي تعنى بعرض الفقه المدلل مما يكون نبراسا يحتذى وعملا يقتفى في التفكير في تدليل مسائل الفقه المذهبي عموما ومسائل الفقه المالكي خصوصا.

ـــ تثمين جهود الباحثين المعاصرين وعدم الاستهانة بها.

ـــ تشجيع الأعمال العلمية المتقنة وذلك بعرضها والتعريف بالجهود المبذولة فيها ضمن أوراق المحافل العلمية وذلك عبر المؤتمرات والملتقيات والندوات والأيام الدراسية والورشات البحثية، هذا من جهة وكذا التكفل بطبعها من قبل الجهات الأكاديمية المختصة من جهة ثانية.